

كلية الدراسات الإسلامية

١٣

الاستقصاء في النظرية

في البحث عن القضاء والقدر

تأليف

الدكتور الخليل

في تفسر الحديث في تفسير القرآن الكريم

١٤١٨ - ١٤١٦ هـ



مكتبة
دار ابن كثير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استقصاء النظر فى البحث عن القضاء و القدر

كاتب:

علامه حلى ، حسن بن يوسف بن مطهر

نشرت فى الطباعة:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	استقصاء النظر فى البحث عن القضاء والقدر
٦	اشارة
٦	اشارة
١٠	تمهيد:
١٢	التعريف بالرسالة:
١٥	العلامة الحلى فى سطور:
١٨	تحقيق الرسالة:
٢٠	امقدمة المؤلف:
٦٧	تعريف مركز

استقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر

اشاره

شماره كتابشناسی ملی : ع/١٤٤٦/٤٢٤٦
 سرشناسه : علامه حلی حسن بن یوسف ٦٤٨ - ق ٧٢٦
 عنوان و نام پدید آور : استقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر [نسخه خطی] حسن بن یوسف علامه حلی به خط محمد بن حسنعلی اللاری وضعیت استنساخ : ق ١٢٨٠
 آغاز ، انجام ، انجامه : آغاز نسخه " بسملة الحمد لله الحكيم الغفار القديم القهار العظيم الستار الذي خلق الانسان و منحه الاقتدار " ...
 انجام نسخه " فاذا لم يفعل الوزير الفعل ثبت العجز هنا و الفرق بين الصورتين ثابت
 : معرفی کتاب در این اثر که بنا به درخواست اولجایتو خدابنده تالیف شده مسائل مربوط به قضا و قدر و جبر و اختیار مورد بحث قرار گرفته و در آن آرا مختلف فلسفی و کلامی بررسی شده است این اثر به سال ١٣٥٦ ق در نجف به چاپ رسیده است این اثر در یک مجموعه ١١٢ برگی قرار دارد
 مشخصات ظاهری : برگ ١٥ - ١٥ پ ١٥ سطر ، اندازه سطور ١٣٥٧٠ ، قطع ١١٥ X ١٨٠
 یادداشت مشخصات ظاهری : نوع کاغذ: فرنگی نخودی
 مشخصات نشر : مشعر
 خط: نستعلیق
 حواشی اوراق نسخه نسخه در حاشیه تصحیح شده منابع اثر ، نمایه ها ، چکیده ها : منابع دیده شده مرعشی (٧:٣٦٢) ، ذریعه (٢:٣١) ،
 مشار عربی (ص ٤٩)
 موضوع : شیعه -- عقاید
 قضا و قدر -- قرن ٨ ق
 شناسه افزوده : لاری محمد بن حسنعلی قرن ١٣ ق کتاب شماره بازیابی : ٥٥٩
 ص: ١

اشاره

ص: ٥

تمهيد:

مسألة الجبر والتفويض من المسائل التي دار البحث عنها بين علماء المسلمين، وافترقوا فيها إلى ثلاثة أقوال:
الأول: العبد مجبر على أفعاله، ولا قدرة له ولا اختيار في ما يفعله، وأن الله تعالى هو خالق أفعال العباد شرّها وخيرها.
ويرجع منشأ هذا القول إلى أنّ بعض الحكّام الظالمين لما أرادوا تبرير ظلمهم وفسقهم وفجورهم، روجوا فكرة الجبر، لتكون النتيجة:
نسبة أعمالهم وقبائحهم إلى الله تعالى فيجب الرضى بها، ولا يجوز الاعتراض عليها، كما أنّهم دسّوا الكثير من الأحاديث ووضعوها
لأجل ترسيخ

ص: ٦

مقامهم، كوجوب إطاعة الأُمراء مطلقاً، ولو كانت أوامرهم مخالفة للشريعة المقدسة!!.

الثاني: العبد مفوض له كل شيء، وأن الله لما خلق الخلق فوض لهم كل شيء، فلا دخل له في خلقه غير أن سواهم أول مرة.

الثالث: لا جبر ولا تفويض بل منزلة بين المنزلتين، أو أمر بين أمرين، كما قاله الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

فالعبد له اختيار في أفعاله، ويحس في قرارة نفسه أنه مختار في أفعاله، فهو يفرق بين سقوطه من شاطئ وبين نزوله من الأعلى بواسطة السلم.

ومع وجود الإختيار في انتخاب الأفعال، يعلم العبد أنه لولا قدرة الله لما استطاع أن يتحرك أو يخطو خطوة واحدة.

فالله يعطي القدرة للعبد والقوة على أن يتحرك ويعمل، ويعطيه الإختيار في انتخاب الأفعال وكيفيتها.

ومثله كمثل إنسان أصيب يده بشلل لا يستطيع أن

ص:٧

يحرّكها، ثم إنّه أُتيح له بواسطة جهاز كهربائي يربط بيده بحيث يصبح قادراً على تحريك يده بنفسه في حالة اتّصال يده بذلك الجهاز، فما دامت يده متّصلة بالجهاز تحرّكت، وتكون الحركة باختياره لا باختيار الجهاز، فإذا فصل الجهاز عن يده عدت الحركة. هذه هي الأقوال الثلاثة في مسألة الجبر والتفويض، لكلّ قول ذهب جماعة من علماء المسلمين، وحاولوا أن يبرهنوا على أحقيّة ما ذهبوا إليه بالبراهين العقلية والنقلية، وألّفوا في ذلك الكثير.

التعريف بالرسالة:

وممن ألّف وبحث في هذه المسألة، واستقصى أدلتها بإيجاز، وتبني القول الثالث: لا جبر ولا تفويض بل منزلة بين المنزلتين، العلامة الحلّي رضوان الله عليه. كتب هذه الرسالة بطلب من السلطان أولجايتو خدابنده محمّد لما سأله نظر الأدلّة الدالّة على أنّ للعبد اختياراً في أفعاله، وأنه غير مجبر عليها.

ص: ٨

وهذه الرسالة مع صغر حجمها فهي جامعة لأهم الأدلة وأدقها حول هذا الموضوع، وبعبارة موجزة.

ففي بداية الرسالة قرّر محلّ النزاع بذكر أقوال علماء المسلمين حول هذه المسألة، ومن ثمّ شرع بعرض الأدلة الدالة على أنّ للعبد اختياراً في أفعاله.

فقال رضوان الله عليه: والحقّ أنا فاعلون، ويدلّ عليه العقل والنقل، أمّا العقل فلوجه ... وذكر ثمانية عشر وجهاً يحكم العقل بها على أنّ للعبد اختياراً في أفعاله غير مجبر عليها.

وقال قدّس الله نفسه: وأمّا المنقول فوجه ... وذكر ثمانية عشر وجهاً أيضاً، في كلّ وجه تطرّق لذكر عدّة آيات صريحة بأنّ العبد مختارٌ في أفعاله لا- مجبر عليها، كآيات الدالّة على مدح المؤمن على إيمانه وذمّ الكافر على كفره والوعد بالثواب على الطاعة والعقاب على المعصية، والآيات الدالّة على المجازاة على الأفعال، والآيات الدالّة على أنّ أفعال العباد مستندة إليهم وصادرة عنهم، ... ثمّ ذكر بعد ذكره للآيات الدالّة على أنّ للعبد اختياراً، روايته

ص: ٩

شريفه عن أمير المؤمنين عليه السلام لما سأله الشامي: أكان مسيرك إلى الشام بقضاء الله وقدره، ثم شرح عدّة فقرات منها، ثم ذكر حديثاً عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام لما سأله أبو حنيفة: المعصية ممن. وتعرض رحمه الله في آخر الرسالة إلى ذكر أهم احتجاجات الداهيين إلى أن العبد مجبر على أفعاله لا- اختيار له فيها، وذكر أربع وجوه من احتجاجاتهم، ثم أجاب عنها واحدة واحدة من حيث المعارضة ومن حيث الحلّ. فخرجت رسالة جامعة شاملة تبين المسألة بوضوح، وتهدى القارئ إلى سواء السبيل. وأما نسبة هذه الرسالة إلى العلامة، فهي نسبة قطعية، كما نسبها العلامة لنفسه في كتابه الخلاصة: ٤٨، ونسبها للعلامة أيضاً أكثر من ترجمه، كالسيد الأمين في الأعيان ٥: ٤٠٥، والشيخ الطهراني في الذريعة ٢: ٣١-٣٢. وذكر هذه الرسالة بعض الأعلام باسم: استقصاء البحث والنظر في القضاء والقدر، وذكرها آخر باسم: استقصاء البحث والنظر في مسائل القضاء والقدر، وقد

ص: ١٠

تسمى رسالة إبطال الجبر.

كتب بعض علماء الهند كتاباً في ردّ هذه الرسالة.

فرده القاضي الشهيد بكتاب سماه: النور الأنور والنور الأزهر في تنوير رسالة القضاء والقدر.

العلامة الملي في سطور:

ومؤلف هذه الرسالة، هو العلامة على الإطلاق، الذي لم يكده جهل اسمه من له أقلّ ممارسة للعلوم وحبّ العلماء. سجّلت الكتب اسمه وذكره وعلمه وورعه وتقواه في صحائف من نور، ولستُ بصدد ترجمته، فذلك يستطلب أن تخرج الرسالة عن الاختصار والإيجاز، ولكن أكتفى ببعض المقتطفات عن حياته وبذكر بعض أقوال علماء أهل السنّة في حقّه، وأُحيل القارئ العزيز إلى ما كتبه العلماء عن حياته، وإلى ما كتبتُه مفضّلاً في مقدّمة بعض كتب العلامة عن حياته العلمية والعملية والجهادية، وإلى الموسوعة التي أنا الآن بصدد تنظيمها عن حياته، والتي ستخرج في عدّة مجلّدات إن شاء الله.

ص: ١١

فهو: الحسن بن يوسف بن على بن مطهر، أبو منصور، الحللى.

ولد فى شهر رمضان عام ٦٤٨ هـ.

نشأ بين أبوين صالحين، وشارك فى تربيته مشاركة فعالة خاله المعظم المحقق الحللى.

قرأ على والده سديد الدين يوسف بن على بن المطهر، وعلى خاله نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحللى، وعلى

الشيخ نصير الدين محمّد بن الحسن الطوسى، وعلى الشيخ نجم الدين على بن عمر الكاتب القزوينى، وعلى الشيخ شمس الدين

محمّد بن محمّد بن أحمد الكيشى، وغيرهم كثير.

قرأ عليه وروى عنه ولده فخر المحققين محمّد، وابنا أخته السيد عميد الدين عبد المطلب والسيد ضياء الدين عبد الله الحسينى

الأعرجى، والشيخ قطب الدين محمّد بن محمّد الرازى شارح الشمسية، وغيرهم كثير.

ألف فى الفقه والأصول والكلام والحكمة والحديث والرجال والتفسير والنحو والأدعية و... ما جاوز المائة

ص: ١٢

كتاب.

تشيع على يده السلطان محمد خدا بنده بعد مقدمات ومساى اشترك فيها علماء الشيعة.

كانت له مع علماء سائر الفرق الإسلامية مناظرات حرة عليية وبروح موضوعية.

كانت أخلاقه الحسنة وسجاياه الكريمة تضرب بها الأمثال، حتى أن موقفه مع اللد خصومه ابن تيمية كان مرناً مع كمال الأخلاق، فنقل

السخاوى كما فى هامش نسخة (أ) من الدرر الكامنة ٢: ٧٢ عن شيخه: أنه بلغه أن ابن المطهر لما حج اجتمع هو وابن تيمية وتذاكرا،

فأعجب ابن تيمية بكلامه، فقال له: من تكون يا هذا؟ فقال: الذى تسميه ابن المنجس!!.

توفى رضوان الله عليه فى محرم سنة ٧٢٦هـ، ودفن فى النجف الأشرف بجوار قبر أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

قال الصفدى فى الوافى بالوفيات ١٣: ٨٥: الإمام العلامة، ذو الفنون، ... عالم الشيعة، وفقههم، صاحب

ص: ١٣

التصانيف التي اشتهرت في حياته، تقدّم في دولة خربنده! تقدّمًا زائدًا، وكان له مماليك وإدارات كثيرة وأملاك جيدة، وكان يصنّف وهو راكب، شرح مختصر ابن الحاجب، وهو مشهور في حياته ... وكان ابن المطهر ريّض الأخلاق، مشتهر الذكر، تخرج به أقوام كثيرة، وحجّ أواخر عمره، وخمل وانزوى إلى الحلّة ... وكان إماماً في الكلام والمعقولات

وقال التغرى بردى في النجوم الزاهرة ٩: ٢٦٧:

شارح مختصر ابن الحاجب ... كان عالماً بالمعقولات، وكان رضی الخلق حليماً

وقال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ٢: ٣١٧:

عالم الشيعة وإمامهم ومصنّفهم، وكان آية في الذكاء

وقال كحّالة في معجم المؤلفين ٣: ٣٠٣: عالم مشارك في الفقه، والأصول، والكلام، والتفسير، والنحو، ومعرفة الرجال، والمنطق، وعلم الطبيعة والحكمة الإلهية.

وقال الزركلي في الأعلام ٢: ٢٢٧: يعرف بالعلامة، من أئمة الشيعة، وأحد كبار العلماء.

تحقيق الرسالة:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ:

- (١) النسخة المحفوظة في مكتبة المجلس، في طهران، رقم ٦٣٤٢، ضمن مجموعة، كتبها السيد حيدر بن علي بن حيدر الآملي، تلميذ فخر المحققين، وقرأها علي أستاذه فخر المحققين ابن العلامة، فكان إنهاء القراءة في الثاني عشر من شهر رمضان سنة ٧٥٩ هـ.
 - (٢) النسخة المحفوظة في المكتبة العامة لآية الله المرعشي، في قم، رقم ٢٧٩٦، ضمن مجموعة.
 - (٣) النسخة المطبوعة في النجف، تحقيق علي الخاقاني.
- فتمّ تحقيق هذه الرسالة بالاعتماد على هذه النسخ، سائلاً المولى الجليل أن ينفع بها المسلمين، وتكون سبباً لتوحيد كلمتهم ... آمين.

فارس تبريزيان

ص: ١٥

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة المجلس
ويلاحظ عليها إنهاء القراءة بخط محمد ابن العلامة الحلّي

ص: ١٧

[مقدمة المؤلف:

[الحمد لله الحكيم الغفار، القديم القهار، العظيم الستار، الذي خلق الإنسان ومنحه بالاقتدار، وأنعم عليه بالتكليف المستند إلى الإرادة والاختيار، ووعده على فعل الطاعة عُقبى الدار، وتوعده على المعصية بدخول النار، جزاءً على أفعاله بمقتضى العدل من غير إكراهٍ ولا إجبارٍ. وصلى الله على سيدنا محمد النبي المختار، المبعوث من ولد معد بن نزار (١)، وعلى عترته الأماجد الأطهار،

١- من أحفاد إسماعيل، من سلسلة النسب النبوي.

ص: ١٨

المعصومين من الخطأ والزلل حَالَتِي الإيراد والإصدار، صلاةً تتعاقب عليهم تعاقب الأعصار.

أما بعد، فإنه لما كان السلطان الأعظم، الحاكم في رقاب الأمم، سلطان سلاطين العرب والعجم، شاهنشاه المعظم، غياث الملة والحق والدين، أولجايتو خدابنده محمد (١) ١، مالك وجه الأرض، ثبت الله ملكه إلى يوم النشر والعرض، وأيده بالألطف الربانية، وأمه بالعنايات الإلهية، وقرن دولته بالخلود إلى اليوم الموعود.

ولا زالت الرقاب خاضعة لعظمته، والقلوب خاشعة لهيبته، والدنيا معمورة بدوام دولته، والأحكام نافذة على وفق إرادته، والآمال متوجهة نحو كعبته، والنصر محفوظاً

١- حكم خدابنده بلاد إيران وتوابعها من سنة ٧٠٣هـ وإلى وفاته سنة ٧١٦هـ، كان على مذهب أبي حنيفة في بادئ أمره، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وبعد مناظرات عديدة جرت بين علماء السنة والشيعة وبحضور السلطان، اعتنق السلطان وأكثر أمرائه مذهب أهل البيت عليهم السلام، وكان هذا السلطان يحب العلماء ومجالستهم والاستماع إليهم، حتى كتب الكثير من العلماء بعض المؤلفات بطلب منه، ومنهم العلامة الحلّي، كتب هذه الرسالة باسم السلطان خدابنده، لما سأله عن الأدلة الدالة على أن للعبد اختياراً في أفعاله وأنه غير مجبر عليها.

ص: ١٩

بألويته، بمحمدٍ وعترته.

قد منح الله بالقوة القدسيّة، وخصّه بالكمالات النفسانيّة، والقريحة الوقّادة، والفكرة الصحيحة النقّادة، وفاق في ذلك على جميع الأمم، وزاد علماً وفضلاً على مَنْ تأخّر وتقدّم، وألهمه الله تعالى العدل في رعيّته، والإحسان إلى العلماء من أهل مملكته، وإفاضة الخير والإنعام على جميع الأنام، وبرز حكمه النافذ في الأقطار، لا زال ممثلاً في الأعصار.

لما سألتني بنظر الأدلة الدالة على أنّ للبعد اختياراً في أفعاله، وأنه غير مجبر عليها.

قابلتُ ذلك الأمر المطّاع بالإمتثال والإتباع، وسارعتُ في إنشاء هذه الرسالة الموسومة ب: استقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر، المشتملة على حجج الفريقين وأدلة الخصمين، وأوضحتُ الحقّ منها بالبرهان الواضح والدليل اللّائح.

قاصداً في ذلك تحقيق الحقّ، وارتكاب نهج الصدق، واستعمال الانصاف، واجتناب البغي والاعتساف، وطلب

ص: ٢٠

الحق أين كان، والوصول إليه بقدر الإمكان، والله الموفق والمعين.

وقبل الخوض في الأدلة نقّر محلّ النزاع، فنقول:

ذهب جهم بن صفوان (١) إلى أنه لا فعل للعبد ألبتة، وأنّ الفاعل لجميع الأشياء هو الله تعالى لا غير، ولا قدرة للعبد.

وذهب الأشاعرة (٢) والنجارية (٣) إلى أن الله تعالى هو الموجد للأفعال بأجمعها، لكن العبد مكتسب لأفعاله، وأثبتوا للعبد قدرة

غير مؤثرة في الفعل، بل الفعل صادر

١- جهم بن صفوان، أبو محرز، الراسبي، مولا هم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، رأس الجهمية، كان صاحب ذكاء، أس الضلالة، له آراء منكّرة، قتل سنة ١٢٨ هـ، قيل: إن أسلم بن أحوز قتله، لانكاره أن الله كلم موسى.

سير أعلام النبلاء ٦: ٢٦-٢٧.

٢- أصحاب أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، تلميذ أبي علي الجبائي، وللأشعريّة مذهب يخالف الجبرية والمعتزلة، وذهبوا إلى أن الله خالق أفعال العباد خيرا وشرها، لكن للإنسان استطاعة على الفعل واختياراً بقدرة حادثه غير مؤثرة في الفعل، ولهم آراء منكّرة وشاذة.

٣- فرقة من المعتزلة، أصحاب الحسن بن محمد النجار البصري، المتوفى حدود سنة ٢٣٠ هـ، ذهبوا إلى أن الله هو خالق أفعال العباد خيرا وشرها، والعبد مكتسب لها، وأن الله يرزق الحلال والحرام، ولهم آراء منكّرة وشاذة.

ص: ٢١

من الله تعالى

وهذا في الحقيقة هو مذهب جهنم بن صفوان، لكن لما رأى أبو الحسن الأشعري (١) أن الشناعة تلزمه من إسقاط فائدة التكليف، وعدم الفرق بين حركتنا يمنة ويسرةً وصعودنا إلى السماء، اعتذر بإثبات القدرة، ولكن لما لم يجعل لها أثراً سوى قول جهنم بن صفوان.

أما الإمامية (٢) والمعتزلة (٣) ٣: فإنهم قسموا الأفعال:

١- علي بن اسماعيل بن أبي بشر اسحاق بن سالم الأشعري اليماني البصري، كان معتزلياً ثم انقلب، لمنافرة حدثت بينه وبين أبي علي الجبائي، ثم أخذ يردّ المعتزلة، ولد سنة ٢٦٠هـ، وقيل: ٢٧٠هـ، ومات في بغداد سنة ٣٢٤هـ.

سير أعلام النبلاء ١٥: ٨٥.

٢- هم القائلون بأن الله سبحانه وتعالى بعث نبيه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم وجعله خاتم الأنبياء وجعل شريعته متممة للشرائع السابقة وحاوية لجميع متطلبات المجتمع صغيرها وكبيرها، وشريعته كهذه لا يمكن لها أن تهمل نظام الحكم في الإسلام بعد وفاة النبي عليه السلام، ولما كانت الشورى والبيعة ساقطة، لعدم وجود النصّ عليها، ولأنّها لو سلّمت لم تتم لأحد، لعدم توفر شروطها اللازمة لأحد، ولو سلّمت أنّها تتم لأحد لم تتم لجميع الخلفاء، لأنّ خلافة عمر لم تتم بالشورى، وإنّما كانت بنصّ أبي بكر عليه، لهذه الأمور وغيرها التزم الإمامية بالقول بأنّ نظام الحكم في الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، نصّ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع في غدير خم بعدما جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين وخطب بهم وبين لهم تفاصيل الشريعة، وقال في آخر خطبته: «ألمست أولى منكم بأنفسكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخذ بيد علي عليه السلام: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، وهذا الحديث من الأحاديث المتواترة بين المسلمين، وأحاديث أخرى أشار فيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام قبل حديث الغدير وبعده، كحديث المنزلة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليّ منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، إلى غير ذلك من أحاديث متواترة ثبتت عن النبي في حق عليّ أمير المؤمنين المذكورة في مصادر المسلمين تدلّ على خلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

٣- المعتزلة غير الإمامية، ويخطئ من يقول بأنّ المعتزلة هم الإمامية، وإن كان لهم مع الإمامية بعض الاتحاد في المعتقد، إلّا أنّ بينهما فوارق واختلافات جوهرية.

وسبب تسميتهم بالمعتزلة، لاعتزالهم حرب الجمل وصفين، وقيل: لاعتزال واصل بن عطاء وجماعته عن مجلس الحسن البصري، وقيل غير ذلك، ويقال للمعتزلة أهل العدل والتوحيد، وأصل مذهبهم القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ص: ٢٢

إلى ما يتعلّق بقصودنا ودواعينا وإرادتنا واختيارنا، كحركاتنا الاختيارية الصادرة عنّا، كالحركة يميناً ويسرّةً. وإلى ما لا- يتعلّق بقصودنا ودواعينا، كالآثار التي يفعلها الله تعالى فينا من الألوان وحركة النموّ والتعذية وحركة النبض وغير ذلك، وهو مذهب الحكماء.

ص: ٢٣

والحقّ أنا فاعلون

ويدلّ عليه العقل والنقل:

أمّا العقل: فلوجه:

الأول: أنا نعلم بالضرورة الفرق بين حركاتنا الإختيارية والإضطرابية وحركة الجماد، ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الأولى كحركاتنا يمنة ويسرة، وعجزنا عن الثانية، كحركاتنا إلى السماء وحركة الواقع من شاهق وانتفاء قدرة الجماد.

ومن أسند الأفعال إلى الله تعالى ينفي الفرق بينهما، ويحكم بنفي ما قضت الضرورة بثبوته.

قال أبو هذيل العلاف (١) ١- ونعم ما قال:- حمارٌ بشرٌ أعقل من بشرٍ، لأنّ حمارَ بشرٍ لو أتيت به إلى جدول صغير وضربته للعبور فإنه يظفر، ولو أتيت به إلى جدول كبير

١- محمّد بن الهذيل بن عبد الله بن العلاف بن مكحول العبدي البصرى، مولى عبد القيس، من كبار المعتزلة وشيوخهم، إليه تنتمي الفرقة الهذيلية من المعتزلة، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء، ولد سنة ١٣١ هـ، وطال عمره وتجاوز التسعين، فقيل: إنه مات سنة ٢٢٧ هـ، وقيل: سنة ٢٣٥ هـ.

سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٤٢.

ص: ٢٤

وضربته فإنه لا يطفر ويروغ عنه، لأنه فرق بين ما يقدر على طفره وما لا يقدر عليه، وبشر لا يفرق بين المقدور له وغير المقدور.
الثاني: أنه لو كانت الأفعال كلها منسوبة إلى الله تعالى لم يبق عندنا فرق بين من أحسن إلينا غاية الإحسان وبين من أساء إلينا غاية الإساءة طول عمره، وكان يقبح منا شكر الأول وذم الثاني، لأنّ الفعلين صادران عن الله تعالى لا عن الفاعلين.
ولمّا علمنا بطلان ذلك، وأنه يحسن منا مدح الأول وذم الثاني، علمنا بأنّ العلم باسناد الأفعال إلينا قطعى لا يقبل الشك.
الثالث: أنه لو كانت الأفعال صادرة عن الله، قبح منه أن يأمرنا وينهانا ويكلفنا، كما أنه يقبح من أهدنا أمر الزمن بالطيران إلى السماء، لأننا عاجزون عن امتثال الأفعال، لاستحالة صدورها عنّا، كما أنّ الزمن عاجز عن ذلك، فكما أنه يقبح منا أمر الواقع من شاهره بالحركة والسكون، كذا يقبح أمر المكلف بالطاعة واجتناب

ص: ٢٥

المعصية، لعجزه عنهما ووقوعهما لغيره.

لكن الله قد أمر، ونهى وأذر، وحذر، ووعد، وتوعد.

وكيف يحسن منه تعالى أن يقول: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ (١) ١

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (٢) ٢

، وهو الذي فعل الزنا عندهم والسرقة؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الرابع: أن أفعالنا نعلم بالضرورة أنها تقع عند قصودنا ودواعينا واختيارنا، وتنتفي عند كراحتنا وصوارفنا، فإذا أردنا الحركة يمنة فعلناها،

ولم يقع منا سكون ولا حركة يسرة، ولولا استنادها إلينا لجاز أن يقع وإن كرهنا وأن لا تقع وإن أردناها.

الخامس: أنه يلزم منه أن يكون الله تعالى في غاية الظلم للعباد والجور! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، لأنه يخلق فينا المعاصي وأنواع

الكفر والشرك ويعذبنا عليها.

ولا فرق بين خلقه الكفر في الكافر وخلق لونه

١- النور ٢٤: ٢.

٢- المائدة ١٥: ٣٨.

ص: ٢٦

وطوله، فكما يلزم الظلم لو عذبه على لونه وطوله، فكذا يلزم الظلم لو عذبه على الكفر الذى خلقه فيه.

فقد نزه الله تعالى نفسه، فقال: وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (١) ١

، وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ (٢) ٢

، فأى ظلم أعظم من تعذيب الغير على فعل يصدر من الظالم لا حيلة للمظلوم فيه ولا يمكن من تركه؟!

ومن أغرب الأشياء وأعجبها: أنهم ينزهون أنفسهم عن المعاصى والكفر وأنواع الفساد، وينزهون إبليس عن ذلك أيضاً، ووصفوا الله تعالى بذلك!!، وقد كذبهم الله تعالى فى كتابه العزيز؛ فقال: وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَأَيُّمُرُ

بِالْفَحِشَاءِ (٣) ٣

، وقال:

(٤) وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ (٥) ٤.

والأشاعرة يقولون: إنه يريد منهم الكفر، وأى عاقل يرضى لنفسه مذهباً يلزم منه تكذيب الله تعالى

١- فصلت ٤١: ٤٦.

٢- غافر ٤٠: ٣١.

٣- الأعراف ٧: ٢٨.

٤-

٥- الزمر ٣٩: ٧.

ص: ٢٧

السادس: أنه يلزم منه أن يكون الكافر مطيعاً لله تعالى بكفره، لأنه قد فعل ما هو مراد الله تعالى وهو الكفر، ولم يفعل ما يكرهه الله، وهو الإيمان، لأن الإيمان عندهم غير مراد الله تعالى من الكافر، بل هو مما يكرهه الله تعالى من الكافر. وأي عاقل يرضى لنفسه اعتقاداً: بأن اعتقاد أن الكفر طاعة وأن الإيمان معصية؟ نعوذ بالله تعالى من ذلك.

السابع: أنه يلزم منه نسبة السفه إلى الله تعالى وأنه يفعل ضد الحكمة، لأن العقلاء إنما يأمرون الغير بما يريدون إيقاعه منه وينهون عما يكرهون إيقاعه منه، وأن من أراد من غيره فعلاً ونهاه عنه، ومن كره من غيره فعلاً وأمره به، نسبة العقلاء إلى الحمق والسفه. والأشاعرة يقولون: إن الله تعالى كره الإيمان من الكافر وأمره به، وأراد الكفر منه ونهاه عنه.

وأي عاقل يرضى لنفسه نسبة السفه إلى الله وهو الحكيم في أفعاله؟! كما قال الله تعالى مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَؤُوتٍ (١) ١ ، ووصف نفسه بأنه حكيم، وقولهم

ص: ٢٨

يضاد ذلك.

فإن اعتذروا: بأن الأمر قد يتحقق بدون الإرادة، كما في السيد إذا ضرب عبده وطلب السلطان الانتقام منه، فاعتذر بأنه لا يطيعني، فيقول له السلطان: مره حتى أعرف عدم طاعته، فإن السيد إذا أمره لم يرد منه الفعل.

قلنا: هذا خطأ من وجوه:

أولها: أنه مثال جزئي لا نظير له ولا مثال سواه، فكيف يصح منا حمل أوامر الله تعالى ونواهيه وأوامر العقلاء ونواهيهم على هذا المثال الجزئي النادر، مع أن جميع الأوامر والنواهي لا تنفك عن الإرادة والكرهه.

وثانيها: أنا نمنع أمر السيد هاهنا، بل يوجد صيغة الأمر، ولا يأمره أمراً حقيقياً.

وثالثها: أن السيد كما لا يريد الفعل كذا لا يطلبه، فإن السيد يطلب إقامة عذره وتمهيدته عند السلطان، وليس ذلك بطلب الفعل منه، كما أنه ليس بإرادة، فإذا امتنعت الإرادة هنا يمتنع الطلب، مع اتفاقهم على إثبات طلب الفعل منه.

ص: ٢٩

ورابعها: أنّ السيّد يكره على الأمر بما لا- يريد، والبحث إنّما هو في غير المكره، ولا يلزم من الإنفكاك عند الإكراه الإنفكاك مع الاختيار.

الثامن: يلزم جواز أن يعذب الله تعالى سيّد الرسل العذاب الدائم، ويخلّد إبليس وفرعون الجنان ويورثهما إيّاها، حيث أنّه لا مدخل للطاعة والمعصية في استحقاق الثواب والعقاب عندهم، فتبطل جميع التكاليف، ويلتجئ كلّ عاقل إلى الراحة من التكاليف وفعل أنواع الملاذ والمعاصي والملاهي المحرّمة وترك التكاليف الشاقة، إذ لا فرق بين ارتكاب المشاق وامتثال الأوامر بالطاعات وبين ارتكاب أنواع الفسوق، بل يجب أن يحكم بسفه الزاهد العابد المنفق أمواله في أصناف الخير من بناء المساجد والربط والمدارس، لأنّه يجعل لنفسه ارتكاب المشقّة وما يحتاج إليه من الأموال لغرض لا يحصل بفعل ذلك، بل قد يحصل له به العذاب، ويترك الراحة والملاذ والملاهي، مع أنّه قد يحصل به النعيم المؤبّد.

وأى عاقل يرضى لنفسه مثل هذا المذهب المؤدى إلى

ص: ٣٠

خراب العالم واختلاف نظام النوع الإنساني واضطراب الشريعة المحمدية؟!.

التاسع: أنه يلزم منه الكفر وعدم الجزم بصدق الرسول صلى الله عليه وآله، وانتفاء الوثوق بشيء من الشرائع والأديان، لأن الكفر والاضلال وجميع المعاصي وأنواع الفسوق ودعوى الكذابين في النبوة صادرة عنه تعالى وواقعة بارادته، فجاز أن يكون محمد صلى الله عليه وآله وغيره من الأنبياء المتقدمين كموسى وعيسى عليهما السلام وغيرهما قد ادعوا النبوة وهم كذابون، وأنه تعالى خلق المعجز عقيب دعواهم لاضلال الخلق، لأن العصاة والفساق والكفار في العالم أكثر من المطيعين، لقوله تعالى وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ (١) ١، وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ (٢) ٢

، فتكون عادته تعالى جارية بالاضلال.

فكيف يعرف صدق الأنبياء حينئذٍ؟ وأي طريق يوصلنا إلى ذلك مع علمنا بأنه تعالى يضل العالم ويفعل بهم ضد الحق ولا يريد هدايتهم ولا إرشادهم؟! فنعود بالله

١- سبأ ٣٤: ١٣.

٢- سورة ص ٣٨: ٢٤.

ص: ٣١

تعالى من المصير إلى مثل هذا المذهب.

العاشر: الأشاعرة شاؤون في حصول النجاة لهم ولأنبيائهم، إذ لا يمكنهم الجزم بذلك، فإن الثواب والعقاب غير مستحقين عندهم بفعل الطاعات والمعاصي، بل جاز أن يعذب الله المؤمن، بل النبي، ويشيب الكافر على ما تقدم، والشك كفر، نعوذ بالله من ذلك.

الحادي عشر: أنه يلزم منه أن يصف الله تعالى نفسه بوصف غير مستحق له، وذلك كفر.

بيان ذلك: أنه تعالى وصف نفسه بالرحمة والغفران والعفو، وإنما يتحقق ذلك لو كان الله تعالى مستحقاً للعقاب في جنب الفساق، بحيث يتحقق باسقاطه العقاب العفو والغفران والرحمة، وإلا فأين يتحقق إذا لم يكن مستحقاً لعقاب العصاة، وإنما يستحق العقاب لو كان العصيان مستنداً إلى العبد، أما إذا كان مستنداً إلى الله تعالى واقعاً بإرادته لم يكن له على العاصي حق.

الثاني عشر: إذا كانت الأفعال واقعة بإرادته وقدرته تعالى كيف يتحقق الظلم من العباد؟ وكيف

ص: ٣٢

يستحق أحد اللعنة من الله تعالى ومن العباد؟ وكيف يحسن منه تعالى أن يقول: أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ (١) ١

؟ وأي ذنب للظالم في ظلمه إذا كان من فعله تعالى وكيف يحسن منه لعنته وأمر العباد بها؟

الثالث عشر: أنه يلزم من مذهب الأشاعرة عدم التدبئ بشيء من الشرائع والأديان، لا- بدين الإسلام ولا بغيره من شرائع الأنبياء

السالفين، لأن مبنی الأديان على صدق الأنبياء عليهم السلام، وإنما يتم صدق النبي بمقدمتين لا يذهب إليهما الأشاعرة:

إحدهما: أن الله تعالى فعل المعجز على يد مدعى الرسالة لأجل تصديقه ولغرض صحة دعواه.

الثانية: أن كل من صدقه الله تعالى فهو صادق.

أما المقدمة الأولى فاستعمل الناس فيها قياس الغائب على الشاهد، وقالوا: لو أن شخصاً ادعى أنه رسول السلطان إلى رعيته، ثم قال:

أيها السلطان إن كنت رسولك حقاً فانزع خاتمك من إصبعك، فنزع السلطان خاتمه من

ص: ٣٣

إصبعه وكرّر ذلك مراراً، فإنّ الحاضرين إن علموا أنّ السلطان نزع خاتمه لغرض تصديقه حكموا بأنّه قد أرسله إلى الرعيّة، وإن علموا أنّه نزعه للراحة أو للعبث أو لأمر آخر لا لغرض تصديقه، فإنّهم لا يحكمون بأنّه قد صدّقه.

وكذلك النبيّ صلى الله عليه وآله إذا ظهر وادّعى الرسالة وخلق الله تعالى المعجز على يده، إن علم الناس أنّه تعالى لم يفعل ذلك لغرض تصديقه لم يحكموا بصدقه، وإلّا حكموا بصدقه.

والأشاعرة منعوا هذه المقدّمة وقالوا: إنّ الله تعالى لا يجوز أن يفعل شيئاً من الأفعال لغرض ألبته، فكيف يتحقّق حينئذ العلم بصدق مدّعى الرسالة؟

وأما المقدّمة الثانية: فإنّ المعتزلة التجأوا فيها إلى حكم العقل من قبح تصديق الكذاب، فإذا صدّق الله تعالى مدّعى الرسالة علمنا أنّه صادق، لاستحالة القبيح عليه.

وهذه المقدّمة لا تتمشّى على مذهب الأشاعرة، لأنّ القبائح كلّها مستندة إلى الله تعالى عندهم، فجاز أن يصدّق الكذاب، فلا يتحقّق العلم بصدق النبيّ الصادق.

الرابع عشر: الأشاعرة لم يرضوا بقضاء الله تعالى

ص: ٣٤

وقدره، وحرّموا ذلك على العباد، لأنّ الله تعالى قضى بالكفر على الكافر وبالمعصية على العاصي، وحرّموا الرضى بالكفر والعصيان. أمّا الامامية، فإنّهم رضوا بقضاء الله تعالى وقدره، لأنّه تعالى إنّما يقضى بالحقّ ويقدره، وحاشا الله تعالى أن يقضى بالباطل. الخامس عشر: مذهب الأشاعرة يلزم منه انتفاء الوثوق بوعد الله تعالى ووعيده، وتنتفى فائدة بعثه الأنبياء، لأنّ أنواع المعاصي عندهم صادرة عنه تعالى ومن جملتها الكذب، فجاز أن يكون خيره بالوعد والوعيد كذباً، فلا تبقى في بعثه الأنبياء فائدة، وذلك فساد عظيم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

السادس عشر: لو كانت الأفعال مخلوقة لله تعالى لزم تكليف ما لا يطاق، وهو قبيح عقلاً، والسمع قد منع منه، فقال الله تعالى لَأَيُّكُلُّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا (١) ١.

السابع عشر: أنّ الله تعالى خلق العالم - عند الإمامية

١- البقرة ٢: ٢٨٦.

ص: ٣٥

والمعتزلة- لحكمة ظاهرة، وهو إيصال الجود (١) إلى خلقه، فإنه قد ثبت أن الوجود خير والعدم شر، ولاظهار رحمته ولطف عنايته وطلب معرفته، كما قال في كتابه العزيز: وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٢) ٢.

ثم أرسل الرسل لإرشاد العباد إلى كيفية عبادته على الوجه الشرعي، لعجز العقول عن تفاصيل العبادات، فيثيب المطيع بهم، ويعاقب المخالف المعاند، وإنما يتم ذلك كله لو كان الله تعالى يفعل لغرض وكان للعبد أثر في أفعاله، وعلى قول المجبرة (٣) ٣ لا يتم ذلك، لأنه تعالى عندهم لا يفعل لغرض ولا أثر للعبد ألبتة.

الثامن عشر: أنه يلزم منه إفحام الأنبياء، لأن النبي صلى الله عليه وآله إذا قال للكافر: آمن بي، فإذا قال له الكافر: قل

١- كذا في النسخ الثلاث المعتمدة، وفي بعض النسخ: «الوجود».

٢- الذاريات ٥١: ٥٦.

٣- فرقة قالت: لا قدرة للإنسان، بل هو كالجماد مسلوب الاختيار والفعل، ويقال لها: الجبرية، والمجوزة. والجبرية اثنتان: متوسطة تثبت للعبد كسباً في الفعل، وخالصة لا تثبت له كسباً.

ص: ٣٦

للذى بعثك يخلق فى الايمان بدل الكفر حتى آمن، لأنى لا قدرة لى على مقاهرة القديم، انقطع النبى صلى الله عليه و آله!

ص: ٣٧

وأما المنقول، فوجه:

الأول: الآيات الدالة على مدح المؤمن على ايمانه، وذم الكافر على كفره، والوعد بالثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية، كقوله

تعالى

(١) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى (٢) ١. إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا (٣) ٢. إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ (٤) ٣. وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ (٥) ٤.

-١

٢- النجم ٥٣: ٣٧.

٣- الاسراء ١٧: ٣.

٤- هود ١١: ٧٥.

٥- القلم ٦٨: ٤.

ص: ٣٨

(١) فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا (٢) ١. تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (٣) ٢. أُدْخِلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٤) ٣.

الثاني: الآيات الدالة على المجازاة على الأفعال، قال الله تعالى

(٥) الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ (٦) ٤. الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٧) ٥. وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (٨) ٦. لِيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا

تَسْعَى (٩) ٧. هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ (١٠) ٨. هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (١١) ٩.

-١

٢- مريم ١٩: ٣٧، سورة ص ٣٨: ٢٧، الذاريات ٥١: ٦٠.

٣- المسد ١١١: ١.

٤- النحل ١٦: ٣٢.

-٥

٦- غافر ٤٠: ١٧.

٧- الجاثية ٤٥: ٢٨.

٨- فاطر ٣٥: ١٨.

٩- طه ٢٠: ١٥.

١٠- الرحمن ٥٥: ٦٠.

١١- النمل ٢٧: ٩٠.

ص: ٣٩

(١) مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا (٢) ١. لِيُؤْفِقِيَهُمْ أُجُورَهُمْ (٣) ٢. وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً (٤) ٣. وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا (٥) ٤. أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى (٦) ٥. أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٧) ٦. لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (٨) ٧. لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ (٩) ٨.

ولولا أن يكون العبد فاعلاً لما استحقَّ الجزاء عليه من

-١

٢- الأنعام ٦: ١٦٠.

٣- فاطر ٣٥: ٣٠.

٤- طه ٢٠: ١٢٤.

٥- الشورى ٤٢: ٤٠.

٦- البقرة ٢: ١٦.

٧- البقرة ٢: ٨٦.

٨- البقرة ٢: ٢٨٦.

٩- الصافات ٣٧: ٦١.

ص: ٤٠

ثواب أو عقاب، ولم تتحقق المجازاة والمقابلة بإزاء الأفعال.

الثالث: الآيات الدالة على أن أفعال العباد مستندة إليهم وصادرة عنهم، كقوله تعالى

(١) فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ (٢) ١. إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ (٣) ٢. ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيَّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (٤) ٣. بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً (٥) ٤. فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ (٦) ٥. مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ (٧) ٦. كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ (٨) ٧. مَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ

-١

٢- البقرة ٢: ٧٩.

٣- الأنعام ٦: ١١٦، يونس ١٠: ٦٦، النجم ٥٣: ٢٣.

٤- الأنفال ٨: ٥٣.

٥- يوسف ١٢: ١٨ و ٨٣.

٦- المائدة ٥: ٣٠.

٧- النساء ٤: ١٢٣.

٨- الطور ٥٢: ٢١.

ص: ٤١

فَاشْتَجِبْتُمْ لِي فَلَا تُلْمُونِي وَلُوْمُوا أَنْفُسَكُمْ (١) ١. الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً (٢) ٢. يَزُجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ (٣) ٣. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِعِدَّتَيْنِ إِلَى آجِلٍ مَّسِيٍّ فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَمَّا يَا ب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ (٤) ٤. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٥) ٥.

الرابع: أن الله تعالى نزه نفسه عن أن تكون أفعاله مثل أفعال المخلوقين من التفاوت والاختلاف، فقال الله:

(٦) مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ (٧) ٦. الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى (٨) ٧.

١- ابراهيم ١٤: ٢٢.

٢- البقرة ٢: ٢٧٤.

٣- فاطر ٣٥: ٢٩.

٤- البقرة ٢: ٢٨٢.

٥- البقرة ٢: ٦.

٦-

٧- الملك ٦٧: ٣.

٨- طه ٢٠: ٥٠.

ص: ٤٢

والكفر ليس بحسن.

الخامس: أن الله تعالى نزه نفسه عن الظلم، فقال تعالى

- (١) إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ (٢) ١. وَمَا رُبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ (٣) ٢. وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤) ٣.
 (٥) لَأَظْلَمَ الْيَوْمَ (٦) ٤. وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا (٧) ٥. وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا (٨) ٦. وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ (٩) ٧.

-١

٢- النساء ٤: ٤٠.

٣- فصلت ٤١: ٤٦.

٤- النحل ١٦: ١١٨.

-٥

٦- غافر ٤٠: ١٧.

٧- النساء ٤: ٧٧.

٨- النساء ٤: ١٢٤.

٩- غافر ٤٠: ٣١.

ص: ٤٣

السادس: أن الله تعالى ذمَّ عباده على الكفر والمعاصي الصادرة عنهم ووبَّخهم على ذلك وعَنَّفهم عليه، فقال الله تعالى (١) كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ (٢) ١.

ويقبح منه تعالى أن يخلق الكفر في الكافر ويوبَّخه عليه، مع عجز العبد عن مقاهرته تعالى وإيقاع خلاف إرادته.

وكيف يحسن منه أن يقول: وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى (٣) ٢

وهو المانع لهم؟! ويقول لإبليس: مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ (٤) ٣

، وقد كان لإبليس أن يلتجئ إلى قوله: أنت المانع لي والقاهر على ترك السجود، ولا أتمكّن من مقاهرتك، ولم يعتذر بالافتخار على آدم عليه السلام.

ومثل هذا الإنكار كمثّل شخص حبس عبده في بيت وجعله بحيث لا يتمكّن من الخروج عنه، ثم يقول: ما منعك من الخروج عنه إلى قضاء أشغالي، ويعاقبه على

-١

٢- البقرة ٢: ٢٨.

٣- الاسراء ١٧: ٩٤.

٤- الأعراف ٧: ١٢.

ص: ٤٤

ذلك بأنواع العقوبات، ولا شك عند العقلاء أن هذا قبيح.

وقال تعالى

(١) وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا (٢) ١.

وقال موسى: مَا مَنَعَكَ إِذِ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ (٣) ٢.

وقال: فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ (٤) ٣. فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٥) ٤. لِمَ تَحْرِمُهُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ (٦) ٥. لِمَ أذْنْتَ لَهُمْ (٧) ٦.

إلى غير ذلك من الآيات.

السابع: الآيات الدالة على العفو، كقوله تعالى

(٨) عَفَى اللَّهُ عَنْكَ (٩) ٧.

-١

٢- النساء ٤: ٣٩.

٣- طه ٢٠: ٩٢-٩٣.

٤- المدثر ٧٤: ٤٩.

٥- الانشقاق ٨٤: ٢٠.

٦- التحريم ٦٦: ١.

٧- التوبة ٩: ٤٣.

-٨

٩- التوبة ٩: ٤٣.

ص: ٤٥

(١) وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ. (٢) إِنَّ اللَّهَ لَإِغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ (٣) ٢. وإتما يتحقق العفو والغفران لو صدر الذنب عن العبد.

الثامن: الآيات الدالة على الإنكار، كقوله تعالى

(٤) لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ (٥) ٣. لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٦) ٤. فَأَنَّى تُصْرَفُونَ (٧) ٥. فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ (٨) ٦. لِمَ تَكْفُرُونَ (٩) ٧. وكيف يحسن منه تعالى التعنيف على ذلك وهو الفاعل

-١

٢- آل عمران ٣: ٣١، الأحزاب ٣٣: ٧١.

٣- النساء ٤: ٤٨.

-٤

٥- آل عمران ٣: ٧١.

٦- آل عمران ٣: ٩٩.

٧- يونس ١٠: ٣٢، الزمر ٣٩: ٦.

٨- الأنعام ٦: ٩٥، يونس ١٠: ٣٤، فاطر ٣٥: ٣، غافر ٤٠: ٦٢.

٩- آل عمران ٣: ٧٠ و ٩٨.

ص: ٤٦

له؟! وكيف يحول بين العبد والإيمان ثم يقول: وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا (١) ١

؟! وذهب بهم عن الرشد ثم قال: فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ (٢) ٢

! وكيف يضلهم عن الدين حتى يعرضوا ثم يقول: فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ (٣) ٣

!؟

التاسع: الآيات الدالة على أنه تعالى خير عباده في أفعالهم وجعلها معلقة بمشيتهم، فقال تعالى

(٤) فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ (٥) ٤. اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ (٦) ٥. لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ (٧) ٦. فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ (٨) ٧. فَمَنْ

شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا (٩) ٨. فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَا بَاءَ (١٠) ٩.

١- النساء: ٤: ٣٩.

٢- التكوير: ٨١: ٢٦.

٣- المدثر: ٧٤: ٤٩.

-٤

٥- الكهف: ١٨: ٢٩.

٦- فصلت: ٤١: ٤٠.

٧- المدثر: ٧٤: ٣٧.

٨- المدثر: ٧٤: ٥٥، عبس: ٨٠: ١٢.

٩- المزمل: ٧٣: ١٩، الإنسان: ٧٢: ٢٩.

١٠- النبأ: ٧٨: ٣٩.

ص: ٤٧

العاشر: الآيات الدالّة على إنكار من نفى المشيئة عن نفسه وأضافها إلى الله، فقال:

(١) سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ (٢) ١. وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ (٣) ٢.

الحادي عشر: الآيات الدالّة على أنه تعالى أمر العباد بالمسارعة إلى فعل الطاعات، فقال تعالى

(٤) وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (٥) ٣. فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ (٤) ٤. وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (٧) ٥.

الثاني عشر: الآيات الدالّة على أمر العباد بالأفعال:

(٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

-١

٢- الأنعام ٦: ١٤٨.

٣- الزخرف ٤٣: ٢٠.

-٤

٥- آل عمران ٣: ١٣٣.

٦- البقرة ٢: ١٤٨.

٧- الواقعة ٥٦: ١٠- ١١.

-٨

ص: ٤٨

الرَّسُولَ (١) ١. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ (٢) ٢. أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ (٣) ٣. اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ (٤) ٤. ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ
وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ (٥) ٥. فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ (٦) ٦. وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ (٧) ٧. وَأَنْبِئُوا إِلَى رَبِّكُمْ (٨) ٨.

الثالث عشر: الآيات الدالة على حث الله تعالى

١- النساء ٤: ٥٩، محمد ٤٧: ٣٣.

٢- البقرة ٢: ٤٣ و ٨٣ و ١١٠، النساء ٤: ٧٧، يونس ١٠: ٨٧، النور ٢٤: ٥٦، الروم ٣٠: ٣١، المزمل ٧٣: ٢٠.

٣- الأحقاف ٤٦: ٣١.

٤- الأنفال ٨: ٢٤.

٥- الحج ٢٢: ٧٧.

٦- النساء ٤: ١٧٠.

٧- الزمر ٣٩: ٥٥.

٨- الزمر ٣٩: ٥٤.

ص: ٤٩

عباده على الاستعانة به، فقال:

(١) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٢) ١. اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ (٣) ٢. فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٤) ٣.

وكيف يجوز أن يخلق فينا الظلم والكفر وأنواع المعاصي ويأمرنا بالاستعانة به؟! والشيطان مبرء عندهم من فعل شيء ألبته ويأمرنا بالاستعانة منه، وقد كان الواجب - على قولهم - الإستعانة بالشيطان والاستعاذة من الله!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الرابع عشر: الآيات الدالة على فعل الله تعالى اللطف للعباد، قال:

(٥) أَوْلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. (٦) وَلَوْلَا أَنُ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً (٧) ٥.

-١

٢- الفاتحة ١: ٥.

٣- الأعراف ٧: ١٢٨.

٤- النحل ١٦: ٩٨.

-٥

٦- التوبة ٩: ١٢٦.

٧- الزخرف ٤٣: ٣٣.

ص: ٥٠

- (١) وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ (٢) ١. فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ (٣) ٢. إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ (٤) ٣. وإذا كانت الأفعال من الله، فأى فائدة ونفع في اللطف المقرّب إليه، مع أنها من فعله تعالى .
- الخامس عشر: الآيات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة باستناد أفعالهم إليهم، كقوله تعالى
- (٥) وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَى قَوْلِهِ: أَنَّنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ (٤) ٤.
- (٧) مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ (٨) ٥
- إلى آخر الآية.

-١

٢- الشورى ٤٢: ٢٧.

٣- آل عمران ٣: ١٥٩.

٤- العنكبوت ٢٩: ٤٥.

-٥

٦- سبأ ٣٤: ٣١ - ٣٢.

-٧

٨- المدثر ٧٤: ٤٢ - ٤٤.

ص: ٥١

وقوله تعالى

(١) كَلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ (٢) ١. أَوْلَيْكَ يَنَالُهُمْ
نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ (٣) ٢. فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ (٤)
٣.

وغير ذلك من الآيات.

السادس عشر: الآيات الدالة على تحسّر الكفار في الآخرة والندم على الكفر والمعصية وطلب الرجوع إلى الدنيا ليفعلوا الخير، مع أنهم
في المرة الثانية مهوورون على فعل الكفر والمعاصي، فأى فائدة لهم في ذلك، وقد كان

-١

٢- الملك ٦٧: ٨- ٩.

٣- الأعراف ٧: ٣٧- ٣٩.

٤- النساء ٤: ١٦٠.

ص: ٥٢

طريق الاعتذار أن هذه الأفعال ليست صادرة عنّا باختيارنا، بل هي من فعل الله تعالى وقضائه، ولا اختيار لنا فيها، قال الله تعالى

(١) وَهُمْ يَصِطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً (٢) ١. رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ (٣) ٢. قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ (٤) ٣. أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (٥) ٤.

السابع عشر: الآيات الدالة على نكس رؤوس الكفار واستحيائهم من الله تعالى كقوله تعالى

(٦) وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ (٧) ٥.

-١

٢- فاطر ٣٥: ٣٧.

٣- المؤمنون ٢٣: ١٠٧.

٤- المؤمنون ٢٣: ٩٩ - ١٠٠.

٥- الزمر ٣٩: ٥٨.

-٦

٧- السجدة ٣٢: ١٢.

ص: ٥٣

وأى موجب لنكس رؤوسهم والحياء اللّاحق بهم، مع أنّهم غير قادرين على ترك المعصية، وأنّها من فعل الله تعالى !
الثامن عشر: القرآن إنّما أنزل حجّة لله على عباده، وكذا إرسال الرسل، قال الله تعالى

(١) لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ (٢) ١.

وأى حجّة على الله أعظم من حجّة الكفار، فإنّ لهم أن يقولوا: كيف تأمرنا بالايمن وقد خلقت فينا ضدّه، وأنّه لا قدرة لنا عليه ولا على أن نقهر مرادك؟ وكيف تنهانا عن الكفر وقد خلقتة فينا؟ وأى عذر لله تعالى عن ذلك؟ وما يكون جوابه تعالى عند الأشاعرة عن هذا الإلزام؟!

وما أحسن قول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام لما سأله الشامي: أكان مسيرك إلى الشام بقضاء الله وقدره؟ فقال عليه السلام: ويحك، لعلك ظننت قضاءً لازماً وقدرًا

-١

٢- النساء ٤: ١٦٥.

ص: ٥٤

حاتماً، ولو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد، إنَّ الله سبحانه أمر عباده تخييراً، ونهاهم تحذيراً، وكلف يسيراً، ولم يكلف عسيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يرسل الأنبياء لغواً، ولم ينزل الكتب للعباد عبثاً، ولا خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ذلك ظنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ (١) ١ (٢) ٢.

فانظر إلى توييخه عليه السلام الشامي وتنذيره بقوله:

(٣) ويحك، مع أنها كلمة توييخ، حيث ظنَّ أن القضاء لازم له.

ثم إلى قوله: لو كان قضاءً لازماً لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد، لأنه يكون ظلماً من الله تعالى والله تعالى منزّه عنه، وكما أنه يسقط الثواب والعقاب والوعد والوعيد على خلق الأجسام والأعراض التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى فكذا يجب أن يسقط ذلك على خلق الطاعة والمعصية الصادرين عن الله تعالى، ولكن

١- سورة ص ٣٨: ٢٧.

٢- الكافي للكليني ١: ١٥٥ ح ١ من باب الجبر والقدر.

ص: ٥٥

لما ثبت الوعد والوعيد والثواب والعقاب، دلّ ذلك على بطلان القول بالقضاء اللازم.
ثم انظر إلى قوله عليه السلام: أمر عباده تخييراً ونهاهم تحذيراً، فإنه تعالى لم يقهر عباده على فعل الطاعة، ولا على اجتناب المعصية، إذ لو كان ذلك لبطل التكليف وكان الفعل مستنداً إلى الله تعالى بل أمر عباده أن يوقعوا الفعل على اختيارهم بإرادتهم، فإن فعلوه أثابهم، وإن تركوه عاقبهم، وكذا حذرهم في النهي أنهم إن فعلوا المنهي عنه عذبهم.
ثم إلى قوله: وكلف يسيراً ولم يكلف عسيراً، وهو يبطل قواعد المجبرة الذين قالوا: إن الله تعالى كلف عباده بالمحال وبما لا قدرة لهم عليه، وأتى يسر في ذلك؟ وأتى عسر أعظم منه؟
ثم إلى قوله عليه السلام: ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، فإنه يبطل قواعدهم أيضاً، فإنه لا يلزم من المعصية الصادرة عن العباد - مع أنه تعالى لم يردّها منهم - كونه مغلوباً، لأنه تعالى إنما يكون مغلوباً إذا لم يتمكن من فعل

ص: ٥٦

ضد إرادتهم، لكنّه تعالى متمكّن قادر عليه، وإنّما لم يفعله لأنّه أراد إيقاع الفعل من العبد على جهة الاختيار. ثمّ انظر إلى قوله عليه السلام: ولم يرسل الأنبياء لغواً، ولم ينزل الكتب للعباد عبثاً، ولا خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، كما قال تعالى فإنّه مبطل لقواعدهم أيضاً، حيث يقولون: إنّه تعالى لا يفعل لغرض ولا لمصلحة ولا لحكمة، ولم يخلق الرجل للمشى ولا اليد للبطش ولا اللسان للنطق، إلى غير ذلك من الأعضاء، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما لحكمة ولا لغاية ولا لغرض ألبتة، بل خلق جميع ذلك لا لفائدة راجعة إليه ولا إلى خلقه، بل لا لفائدة أصلاً! وهذا بعينه هو العبث والباطل واللعب! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وسأل أبو حنيفة (١) الكاظم عليه السلام فقال: المعصية ممّن؟

فقال الكاظم عليه السلام: المعصية إمّا من العبد، أو من ربّه،

١- النعمان بن ثابت بن زوطى، مولى بنى تيم الله الكوفى، ينتمى إليه المذهب الحنفى، درس عند الإمام الصادق عليه السلام، كان خزّازاً يبيع الخبز، ولد سنة ٥٨٠هـ، روى عن عطاء بن أبى رباح، وهو أكبر شيخ له، مات سنة ١٥٠هـ. سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩٠.

ص: ٥٧

أو منهما:

فإن كانت من الله تعالى فهو أعدل وأنصف من أن يعذب عبده الضعيف ويأخذه بما لم يفعله.

وإن كانت المعصية منهما، فهو شريكه، والقوى أولى بإنصاف عبده الضعيف.

وإن كانت المعصية من العبد وحده، فعليه وقع الأمر، وإليه توجه الذم والمدح، وهو أحق بالثواب والعقاب، ووجبت له الجنة والنار (١).

١.

فقال أبو حنيفة: دُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢) ٢.

احتجت الأشاعرة بوجوه:

الأول: أن العبد لو كان فاعلاً، فإن لم يتمكن من الترك لزم الجبر، وإن تمكن، فإن لم يفتقر الترجيح إلى مرجح لزم ترجيح أحد

الطرفين المتساويين على الآخر لا لمرجح، وهو محال، وإن افتقر، فذلك المرجح إن وجب معه

١- أعلام الدين في صفات المؤمنين للديلمى: ٣١٨.

٢- آل عمران ٣: ٣٤.

ص: ٥٨

الفعل لزم الجبر، وإلّا عاد البحث إليه فيتسلسل.

الثاني: أنّ الله تعالى إن علم وقوع الفعل وجب وقوعه، وإلّا لزم انقلاب علم الله تعالى جهلاً، وهو محال، وإن علم عدمه استحال وقوعه، وعلى كلا التقديرين يلزم الجبر.

الثالث: العبد لو كان فاعلاً لكان شريكاً مع الله تعالى وهو محال.

الرابع: أنّ الإيمان لو أراد الله تعالى من الكافر لزم عجز الله تعالى لأنّ الكافر قد وقع مراده وهو الكفر، والله تعالى لم يقع مراده وهو الإيمان.

والجواب عن الأول: من حيث المعارضة، ومن حيث الحلّ:

أمّا المعارضة، فإنّنا نورد دليلهم في حقّ الله تعالى ونقول:

الله تعالى إذا فعل فعلاً، فإن لم يتمكّن من تركه لزم الجبر، ولا- يكون الله تعالى مختاراً في أفعاله، بل يكون موجباً، وهو كافر، لأنّه مذهب الفلاسفة.

ص: ٥٩

وإن تمكّن من الترك، كانت قدرته على الفعل والترك واحدة، فإذا رجّح الفعل، فإن لم يفتقر إلى مرجّح لزم ترجيح أحد الطرفين على الآخر لا لمرجّح، وهو محال عندهم، وإن افتقر إلى مرجّح، فذلك المرجّح إن وجب معه الفعل لزم الجبر، فيكون الله تعالى موجباً، وهو محال، وإن لم يجب عاد البحث فيه.

فما هو جوابهم عن الله تعالى هو جوابنا عن العبد.

وأما الحلّ، فإننا نقول:

أولاً: أنه يجب معه الفعل.

قوله: يلزم الجبر.

قلنا: لا نسلم، فإنّ الفعل هنا يجب بقدره العبد وإرادته، والجبر إنّما يلزم لو وجب لا بقدرته وإرادته.

وأما ثانياً: فإننا نقول: إنّ لا يجب معه الفعل.

قوله: يلزم ترجيح أحد الطرفين المتساويين على الآخر لا لمرجّح.

قلنا: نمنع تساويهما، بل يكون الفعل أرجح وإن لم ينته إلى حدّ الوجوب، وترجيح الراجح ليس بمحال.

ص: ٦٠

وأما ثالثاً: فإننا نمنع استحالة ترجيح أحد الطرفين المتساويين على الآخر عند القادر لا لمرجح، فإن العلم القطعي حاصل بأن الجائع إذا قدّم إليه رغيفان متساويان فإنه يتناول أحدهما من غير أن ينتظر وجود مرجح، وأن العطشان إذا وجد ماءين متساويين فإنه يختار أحدهما ولا يموت عطشاً إلى أن يحصل له المرجح، والهارب من السبع إذا اعترضه وله طريقان متساويان فإنه يسلك أحدهما ولا ينتظر وجود المرجح.

والأصل في ذلك: أن القادر يفعل بواسطة القصد والإختيار ودعوى الداعي إلى الفعل، وهذا الداعي هو علم الفاعل أو ظنه بأن ما يفعله ضاراً أو نافع فيه، وهو يقصد الخير، فإذا تعدد طريقه وتساوى الطريقان في حصوله، فإنه يسلك أحدهما من غير مرجح، لأن مطلوبه يحصل بكل واحد من الطريقين، والمراد هو القدر المشترك، والخصوصيات لا مدخل لها في قصده، بل أيها حصل حصل مقصوده.

والجواب عن الثاني: من حيث المعارضة، ومن حيث

ص: ٤١

الحل.

أمّا المعارضة: فإنّ دليلهم وارد في حقّ الله تعالى لأنّه تعالى لو علم وقوع الفعل عنه، فإنّ جاز أن لا يقع لزم تجويز الجهل عليه تعالى وإن امتنع لزم الجبر وانتفت قدرة الله تعالى فيكون الله تعالى موجباً لا مختاراً، وذلك عين الكفر.

وأما الحلّ: فإنّا نقول: العلم تابع للمعلوم وحكاية عنه وغير مؤثّر فيه، والحكاية قد تتقدّم المحكى، كما تقول: غداً تطلع الشمس من المشرق، فإنّه حكاية عن طلوع الشمس متقدّمة عليه، وقد تتأخّر عن المحكى، ولا يلزم منه وجوب المعلوم، وذلك لأنّ العلم والمعلوم أمران متطابقان، ولا علم إلّا هو بإزائه معلوم.

والأصل في التطابق هو المعلوم دون العلم، فإذا تعلّق العلم بوجود زيد في الدار، فلولا أن يكون لوجود زيد في الدار تحقّق - أمّا قبل العلم أو بعده أو معه - لم يتعلّق العلم به، فهو تابع غير مؤثّر في المعلوم إيجاباً أو امتناعاً، نعم اذا فرضت تعلّق العلم به فقد فرضت وقوع المعلوم، لأنّ

ص: ٦٢

فرض وقوع أحد المتطابقين يستدعى فرض وقوع الآخر، فإذا فرضت وقوع المعلوم حصل له وجوب اللماحق، وكذا إذا فرضت ما يطابقه، وكما أنّ هذا الوجوب مع فرض وقوع المعلوم لا يؤثر في الامكان الذاتى للمعلوم، كذا فرض العلم الذى هو مطابقه. ولا فرق بين علم الله تعالى فى ذلك وعلم الواحد منّا، فإنّا إذا علمنا وجود زيد فى الدار، لو لم يكن موجوداً فى الدار لزم أن لا يكون ما فرضناه علماً، وانقلاب الحقائق محال، فيجب أن يكون زيد موجوداً، حتى يمكن تحقّق علمنا به، وكما أنّ وجود زيد فى الدار يكون مستنداً إلى إرادته وقدرته لا إلى علمنا، كذلك علم الله تعالى غير مؤثر فى المعلوم. وعن الثالث: أنّه خطأ، فإنّ الشركه إنّما تتحقّق لو قلنا:

إنّ العبد قادر لذاته على جميع الأشياء غير مغلوب فى شىء ممّا يريد، أمّا إذا قلنا: إنّ الله تعالى قد منحه قدرة وإرادة باعتبارها يؤثر فى بعض الأفعال، وأنّ الله قادر على تعجيزه وقهره وسلب قدرته وإرادته، فإنّه لا يلزم أن

ص: ٤٣

يكون شريكاً لله تعالى

وعن الرابع: أن العجز إنما يلزم لو لم يقدر الله تعالى على قهر الكافر على الايمان، أما على تقدير أن يقدر الله تعالى على قهره عليه وإجباره، فإنه لا يكون عجزاً، لكن الله تعالى لم يرد منه إيقاع الايمان كرهاً، بل على سبيل الإختيار، لئلا يقبح التكليف منه تعالى فأى عجز يتحقق حينئذ إذا لم يؤمن العبد باختياره؟!

فإن السلطان إذا أمر وزيره أن يفعل فعلاً يكون الوزير فيه مختاراً لا مجبراً، بل فوض السلطان إليه الاختيار، فإنه إذا لم يتخير فعله لم ينسب السلطان إلى عجزه، نعم لو أراد السلطان منه الفعل كيف كان - سواء كان باختيار الوزير أو بغير اختياره - فإذا لم يفعل الوزير الفعل ثبت العجز، والفرق بين الصورتين ثابت.

وليكن هذا آخر ما نوردته في هذا الكتاب

والله الموفق للصواب

ولله المرجع والمآب

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجلَ الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.
مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعيدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمساائل الديتية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافته على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بناية" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

